

الله عليه واله وسلم في بيته من خصوصياته ثم الساب في  
 المسئلة اولي بما آتته فان نساو ووبعد راجع افرج ولو لم  
 انبارس عظام الميت جان الصريف في العبر ولودفن في ارض  
 مستزكة بين الورثة لم يكن لهم قلعه بعد ولو كان بعضهم  
 غائبا او لم ير من فله قلعه ون كه افضل ويقدم مختار المثل  
 على مختار الملك من الوارث ويستحب اصلاح طعام لاهل  
 الميت تاسيا بالنبى صلى الله عليه وسلم في موت جعفر ثم ويستحب  
 زيارت القبور فيضع الزاير يدك عليه ويترجم ويقدم شيئا  
 من القارن وافضله القدر سبعوا كلما يهدى الى الميت  
 ينفعه وقد استوفينا هذا الباب في الذكرا البحث الساب  
 غسل الميت ويجب غسل الميت بعد سده بالموت وقبل  
 تطهيره بالفضل وقال المرحوم يستحب وكذا لو مس قطعة فيها  
 عظم ابنت من حتى اوسيت وفيه ابن الجنيده بالسنة فهو مده انه  
 لو مسها بعد قطعها بان يدى فلا غسل ولم يفت له على حجة متبعة  
 ولو حلت من العظم غسل موضع الميت لا غير الطاهر ان الرطق  
 هنا غير شرط فتعدى مع اليبوسة ويجب غسل العضو للاس  
 كسائر الاحياء وغسل المبدن كسائر الاحداث ويجتمع

الذكري قبل النبيا  
 تنوع  
 في  
 وافضلها

الوضوء ولو

الماء يفرغ منه

الوضوء ولو مس ما شتم غسله من البدن فالاقرب عد الغسل  
 بنا على تعليب البحث ان يعرض الغسل ان غلبنا جانب التقيد ولا  
 غسل بمس غير الاذى ميتا ويحس العضو للاس مع الرطوبة لا  
 مع عدمها في الاقرب ولا فرق بين المسلم والكافر ولا بين الميمم  
 وغيره ولا معسول الكافر اما الشهيد فلا غسل عنه وكذا من  
 قدم غسله في الاصح ولو مات بسبب غير الغسل وجب الغسل  
 بمسه لوجوب تغسيله وكذا لو قتل بغيره ما اغسل له وفي انتقال  
 هذا الغسل بلجد ثمن او اكبرها فطرافه عدم القفل **الفصل**  
**الثالث في التيمم ومباحته اربعة الاك في مسوغه وهي**  
 عدم وجدان الماء وبحصلها بوجرها فقد فيجب طلبه  
 في نظائره ولو تبين اذا كان مقدرا وغير متاثر في الحال ولو  
 زاد عن ثمن المثل على الاصح ولو وهب الماء وجب القبول  
 بخلاف الثمن وكذا البحث في الآله يجب استيثارها او شراؤها  
 او قبول اعارتها ولا يجب قبول هبتها ولو اتمت تحصيله الي  
 لاحتقار وجب مع سعة الوقت والقدر فان ضاق الوقت  
 عن تحصيله فهو قائم ولو بيع ثمن في الذمة بعد عطيه عند  
 المطالبة وجب وان عجز في الحال ولو امتنع البائع من قبض